

محتمل، أن تقوم دون إبطاء بإبرام اتفاقات ملائمة، تتضمن جداول زمنية، لانسحاب القوات العسكرية الأجنبية مبكراً وبصورة منظمة وكاملة من أراضي استونيا ولاتفيا؛

٢ - تؤكد من جديد دعمها للجهود التي تبذلها الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل سحب القوات العسكرية الأجنبية الموجودة في أراضي استونيا ولاتفيا دون الموافقة اللازمة من جانب هذين البلدين، وذلك بطريقة سلمية وعن طريق المفاوضات؛

٣ - ترحب بالجهود المتعددة الأطراف المبذولة لمساعدة الاتحاد الروسي في بناء مساكن لأفراد القوات العائدة من استونيا ولاتفيا وأسرهم؛

٤ - تدعو الدول المعنية إلى تجنب إصدار أي بيانات أو اتخاذ أي إجراءات قد تكون استفزازية أو غير ودية؛

٥ - تعرب عن تقديرها لجهود الأمين العام الرامية إلى تنفيذ القرار ٢١/٤٧، بما في ذلك إيجاد بعثة مساع حميدة إلى دول بحر البلطيق والاتحاد الروسي؛

٦ - تحث الأمين العام على مواصلة بذل مساعيه الحميدة لتيسير الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي استونيا ولاتفيا؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يبقي الدول الأعضاء على علم بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق".
الجلسة العامة ٥٥
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

١٩/٤٨ - التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٠/٤٧ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا،

وإذ تقرر بأن وضع قوات عسكرية أجنبية في أراضي استونيا ولاتفيا، دون الموافقة اللازمة من جانب هذين البلدين، هو مشكلة متبقية من الماضي يجب حلها بطريقة سلمية،

وإذ ترحب بانسحاب القوات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي من أراضي ليتوانيا الذي تم في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ وفقاً للجدول الزمني الذي سبق الاتفاق عليه.

وإذ ترحب أيضاً بالتقدم المحرز في تخفيض الوجود العسكري الأجنبي في استونيا ولاتفيا،

وإذ يساورها القلق لأن المحادثات الثنائية بشأن الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي استونيا ولاتفيا، التي شرع فيها في شباط/فبراير ١٩٩٢، لم تسفر بعد عن اتفاقات حسبما طلب في القرار ٢١/٤٧.

وإذ تقرر بأن إتمام انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي استونيا ولاتفيا سيسهل توطيد دعائم استقلالهما المستعاد وإعادة بناء اقتصاديهما،

وإذ ترحب كذلك ببعثة المساعي الحميدة التي أوفدها الأمين العام مؤخراً إلى دول بحر البلطيق والاتحاد الروسي متابعة لتنفيذ القرار ٢١/٤٧،

وإذ تشير إلى "وثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢ - تحديات التغيير"^(٩)، ولا سيما الفقرة ١٥ من اعلان قمة هلسنكي، التي تم الاتفاق عليها في اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في هلسنكي يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢.

وإذ تسلم بأن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هو ترتيب إقليمي بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وهو يشكل بذلك حلقة وصل هامة بين الأمن الأوروبي والأمن العالمي،

وإذ تسلم أيضاً بأن المنظمات الإقليمية المشاركة في جهود مكملة لتلك التي تبذلها الأمم المتحدة يمكن أن تشجع دولا من خارج المنطقة على اسداء دعمها،

١ - تطلب مرة أخرى إلى الدول المعنية، تمشياً مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وبغية منع نشوب أي نزاع

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا^(٣٥).

١ - تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا:

٢ - تؤيد إطار التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والمؤتمر:

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريراً عن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمؤتمر:

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا".

الجلسة العامة ٥٦

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

٢٠/٤٨ - إجراءات طارئة لمكافحة غزو الجراد في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الاستراتيجية الدولية لمكافحة غزو الجراد، وخاصة في أفريقيا، التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٩٨/١٩٨٩ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩، وأيدتها الجمعية العامة بمقررها ٤٣٨/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٦٩/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، الذي أدرج غزوات الجراد ضمن أنواع الكوارث الطبيعية التي يشملها العقد،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الضخامة غير العادية والأخطار الحقيقية لغزوة الجراد الحالية في أفريقيا، وإذ يساورها القلق للنتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عنها، بما في ذلك انخفاض الناتج الزراعي وتشريد السكان المتأثرين،

وإدراكاً منها لكون الحملات الحالية لمكافحة الجراد لم تتمكن حتى الآن من وضع حد للغزو، وذلك بوجه خاص بسبب الموارد المالية المحدودة للبلدان المتأثرة، واقتناعاً

وإذ ترحب بقرارها ٥/٤٨ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بشأن منح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مركز المراقب في الجمعية العامة،

وإذ ترحب أيضاً بالإعلان الذي صدر في قمة هلسنكي عام ١٩٩٢ عن رؤساء دول أو حكومات الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وجاء فيه أنهم يعتبرون المؤتمر ترتيباً إقليمياً بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وهو يشكل بذلك حلقة وصل هامة بين الأمن الأوروبي والأمن العالمي^(٣٦).

وإذ تشير أيضاً إلى وثائق المؤتمر، وخاصة وثيقة هلسنكي الختامية الموقعة في ١ آب/أغسطس ١٩٧٥، وميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة^(٣٧)، ووثيقة براغ بشأن مواصلة تطوير مؤسسات وهيكل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا^(٣٨)، ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، ووثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢^(٣٩) وموجز نتائج الاجتماع الثالث لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، المعقود في استوكهولم في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢^(٤٠).

وإذ تلاحظ الدور المحوري الذي يضطلع به المؤتمر في إطار الجهود الرامية إلى منع العدوان والعنف في منطقة المؤتمر من خلال معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل، والعمل على منع وإدارة وتسوية المنازعات سلمياً بالطرق المناسبة،

وإذ تلاحظ أيضاً الطابع الشامل لالتزامات المؤتمر ومفهومه أن الأمن لا يتجزأ؛ ودوره في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والقيم الديمقراطية؛ وقدراته المتزايدة على الإنذار المبكر ومنع المنازعات وإدارة الأزمات والتعاون الأمني، بما في ذلك تعيين المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية، التابع للمؤتمر؛ والتخطيط لعمليات حفظ السلم والمبادرات المتعلقة بزيادة تعزيز آليات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية،

وإذ تلاحظ كذلك أن المهام الجديدة المطروحة على المؤتمر هي ذات طابع متطور وتقتضي تعزيز التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع الارتياح النتائج الملموسة التي تحققت في الميدان كمحصلة لإطار التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والمؤتمر، الموقع في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣^(٤١).